الفصل الخامس

جيرمى بنثام BENTHAM. J. (١٧٤٨ / ١٨٣٢)

دلالات الوضعية التحليلية فى الفقه القانونى

فى عام ١٧٧٦ ظهر كتاب جيرمى بنثام «A Fragment on Government» الذى يعتبر أول أعماله الرئيسية الهامة • أما موضوع هذا الكتاب فيكشف عنه عنوانه الفرعى الطويل الذى شاء بنثام أن يختاره له وهو « فحص لما يستخلص فى موضوع الحكم (القضاء) بعامة كما جاء فى مقدمة كتاب السير وليام بلاكستون « تعليقات على قوانين انجلترا » Commentaries on the law (of England

والواقع أن أهمية هذا الكتاب ترجع الى مجموعة من الأسباب أولها أن بنثام قد كشف فيه بوضوح عما اعتبره الأخطاء أو المثالب الرئيسية فى فكر بلاكستون Blackstone القانونى • فعلى الرغم من تسليمه بكل مظاهر النجاح والنفوذ التى حققها مؤلف بلاكستون ، فان الآفة الخطيرة التى اعتقد أن فكره يتسم بها هى كراهيته الشديدة ونفوره antipathy من أى اتجاه للاصلاح •

أما السبب الثانى الذى ترجع اليه أهمية هذا الكتاب فهو أن بنثام قد صاغه فى أسلوب سلس وبعبارة قوية واضحة ورصينة فجاء مختلفا عن كتاباته المتأخرة • ومن هنا فيمكن اعتباره نقطة البداية لفلاسفة الاصلاح الراديكالى الذين كان بنثام أهم فلاسفتهم وأبعدهم تأثيرا •

وأخيرا ، لأن الكثيرين قد رأوا فى هذا الكتاب واحدا من أفضل ما كتب الكتاب والفقهاء القانونيين والسياسيين فى موضوع السيادة Sovereignly وهو الموضوع الساخن الذى يمثل دائما الشغل الشاغل لأفكارهم •

ولكن من الطبيعى ألا تكتسب هذه الكلمات والألفاظ والمصطلحات معانيها الا اذا وضعت فى اطارها التاريخى • والواقع أنه بالنظر الى مسيرة الفكر القانونى والسياسى فى أخريات القرن الثامن عشر ، فسوف نجد أن فقهاء هذا القرن ومشرعيه ومعهم فلاسفته أيضا قد نجحوا الى أبعد الحدود فى تحطيم

الأساس الالهى للدولة • ولكنهم انقسموا مع ذلك على أنفسهم عندما أرادوا العثور على أساس جديد يصلح لأن يكون بديلا عما أحطموه •

وفى الوقت الذى ذهب فريق من هؤلاء الفلاسفة والمفكرين الى أن الدولة هى نتاج للمحيط وفى مقدمة هؤلاء مونتسكيو على سبيل المثال الذى أرجعه الى عوامل التقادم والتقاليد واعتبروا الدولة بذلك كائنا طبيعيا حيا ، مما مهد لظهور النزعة والاتجاهات التاريخية القانونية باعتبار أن القانون ليس الا ناتجا عضويا ينبع من داخل ثقافة أمة بعينها ، فقد أرجع فريق آخر وجود الدولة الى أساس تعاقدى أى الى العقد الذى تم ابرامه بين الأفراد بشكل اختيارى يحدد حقوقهم ومسئولياتهم وكذلك مكان السلطة ونطاقها •

ولقد كان من الطبيعى مع تطور الظروف فى أوربا وبخاصة فى أخريات القرن الثامن عشر أن تظهر الحاجة الشديدة الى بعض التغيرات الراديكالية القادرة على التواؤم مع هذه الظروف والتجاوب معها • وكان أن بدأت تسود بين بعض الفقهاء والكتاب السياسيين النزعات العقلية ، كما بدأ يظهر الميل واضحا الى عدم الربط بين الالتزام السياسى وأية تصورات غيبية أو عقدية ، وانما اعتمدوا تماما على المنطق وعلى البحث العلمى ، مؤكدين بذلك أن التشريع ليس الا نتيجة للمشاورات العقلية ، أو أنه الصيغة المعقولة التى يحتمها المناخ العام الذى بدأ ينظر الى ظروف التغير وما يصاحبها من مشكلات فى ضوء ما تمليه روح الدراسة الوضعية ، باعتبار أنه تتمثل فى ذلك أكبر الضمانات لتوجيه الأفراد نحو أهدافهم فى الحياة •

ولا يبدو أن هناك اختلاف حول كل هذا • ولكن الشىء الذى لا يقل عنه صدقا فى الوقت نفسه هى تلك الوضعية المتخلفة التى كانت تعيشها انجلترا فى تلك الفترة سواء من الناحية السياسية أو الناحية التشريعية • ويظهر أن ذلك بالضبط هو ما حدا برجل القانون الانجليزى السير وليام بلاكستون (١٧٢٣ / ١٧٨٠) الى أن يهتم اهتماما خاصا بدراسة هذه الاتجاهات القانونية السائدة ، والى أن يعرضها جميعها فى أكثر مؤلفاته شيوعا وشهرة (تعليقات على قوانين انجلترا) الذى كان فى الأصل مجموعة محاضرات فى اكسفورد تم نشرها فى أربعة أجزاء فيما بين عامى ١٧٦٥ و ١٧٦٩ وكانت بذلك أول معالجة ناضجة للقانون والدستور الانجليزى ، وأهم محاولة لدراسة

اتجاهات القضـــاء فى هذا البلد ، وأكمل وصف للمذاهب القانونيـــة لدرجة أنه لا يعتبر فحسب الوثيقة الأساسية للنسق القانونى الانجليزى ، ولكن أساس التعليم القانونى فى جامعات انجلترا وأمريكا الشمالية ، وذلك بسبب أسلوبها وصياغتها من ناحية ، والكيفية التى عالج بها بلاكستون موضـــوعا على غاية من التعقيد والحســـاسية من الناحية الثانية ، حيث ســـعى جاهدا الى أن يقيم الرابطة بين المذهب العقلى والمذهب التاريخى •

وبالرغم من أن هذا المؤلف قد انتشر انتشارا هائلا فى انجلترا ، كما مارس نفوذا وتأثيرا بالغين لسنوات طويلة لدرجة أنه أصبح من بين الأسباب الرئيسية التى يرجع اليها انتشار القانون العام فى انحاء عديدة من العالم مما كان له أبلغ الأثر فى تطوير القانون الأمريكى ذاته ، فقد تعرضت الكثير من الأفكار والقضايا التى تضمنها ـــ مثل رأيه فى الانحدار وتسلسل الأنســـاب وأيضا فى أصـــل المجتمع الدولى ـــ لغير قليل من الانتقادات وبخاصة على أيدى جيرمى بنثام كما أسلفنا[1] • والحقيقة أن حملة بنثام على بلاكستون كانت حملة ضـــارية اذ اتهمه بعدائه السافر للاصلاح نتيجة لاعتقاده الأعمى بعدم قابلية التشريع الانجليزى لأى تطوير الأمر الذى أرجعه بنثام الى فشل بلاكســـتون فى فهم طبيعة المكونات والعناصر الاجتماعية التى تقوم وراء الانساق القانونية[2] •

والواقع أنه لا يوجد فى هذه الانتقادات شيئا من المغالاة أو التطرف • فعلى الرغم من كل مظاهر الشهرة التى أشرنا الى أن بلاكستون قد تمتع بها[3] ، فقد اعتقد الكثيرون أنه من أبعد الفقهاء القانونيين اتصـــاقا بالعقلية العلمية الدقيقة ، وفى الوقت نفسه من أكثرهم اتصافا بالسطحية والتظاهر وأنه كان يفتقر افتقـــارا شـــديدا الى الحس التاريخى • ومع ذلك فان الملاحظـــة التى تستوقف الانتباه أنه على الرغم من كل هذه الانتقادات فقد أمكن له تعويض كل هذه النواقص والتغاضى عنها بسبب أسلوبه ، وسهولة فهمه مما جعل رجال القضاء والمحامين يرون فيه مرجعا قانونيا ، ومصدر الهام فريد •

وعلى أية حال فقد تزايدت شهرة بلاكستون خلال القرن التالى وبخاصة

---

(١) Mack, Mary., Jermy Bentham, London. pp. 216 - 222.

(٢) Holdsworth, William.; A History of English Law. Vol. 12. 7th ed. 1956.

(٣) Lockmiller, David A.; Sir William Blackstone. 1968.

فى الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن هذا المؤلف قد أصبح — بعد اعلان وثيقة الاستقلال — (١٧٧٦) American Declaration of Independence المصدر الرئيسى للمعرفة بالقانون الانجليزى فى العالم الجديد •

— ٢ —

القضية الرئيسية اذن فى كتاب بنثام A Fragment on Government كانت محاولة الكشف عن صورة بلاكستون كما رآها وكما انطبعت فى عقله وفى حسه على أنه (بلاكستون) محافظ ماكر وشديد العداء للاصلاح القانونى • وعلى الرغم من أن البعض قد نظر الى هذا الموقف البنثامى على أنه هجوم دوجماطيقى متغطرس يجىء على أيدى أحد المنادين بالاصلاح التشريعى والمتشدقين بالتطوير القانونى ، الا أنه ليس من الصعب أن ندرك طبيعة الأثر الذى خلفه هذا الهجوم ، خاصة وأنه توافق تماما مع المناخ العام الذى كان يسيطر على عقول المصلحين القانونيين الانجليز فى أوائل القرن التاسع عشر •

ففى هذا الوقت كانت السحب قد أخذت تتجمع من حول اسم بلاكستون مما هز شهرته فى داخل انجلترا بالذات لفترة امتدت الى ما بعد منتصف القرن ، عندما أخذ بعض الفقهاء القانونيين يدعون الى احياء مبادىء المذهب التاريخى ، ينادون — مثل بلاكستون — بضرورة الاعتماد على التاريخ فى فهم القانون وتفسيره •

اذن يمكن القول بأنها تلك العداوة الفكرية التى سبق أن أشرنا اليها ضد كل ما هو رجعى وتقليدى ومحافظ ، وكافة ما يتسم بالقدم وعدم القدرة على مسايرة التغيرات التى جاء بها القرن التاسع عشر والتجاوب مع الأحداث والظروف الجديدة ، أو هى بتعبير آخر انتفاضة الفكر البنثامى ضد الأوهام والأساطير والخزعبلات القانونية ، وهجمته على مختلف التأثيرات الضارة لمختلف النظم والمؤسسات التقليدية ، وكل الأفكار العتيقة والروايات التاريخية والفلسفية والغيبية التى تساندها • أو كافة ما أطلق عليه مظاهر الضعف الانسانى ، وركز عليها بلاكستون باعتبارها الأسباب الحقيقية فى تكوين المجتمع • فقد كان بنثام على العكس من ذلك ، يثق ثقة لا حدود لها فى قدرات الأفراد وفى طاقاتهم الفائقة على معرفة مواطن أمورهم وتقدير هذه الأمور ،

وبالتالى احداث ما يلزم من تغييرات جذرية تستدعيها طبيعة الظروف . فالانسان هو الذى يخلق النظم ويوجدها وليس العكس .

ولا يشك أحد فى أن انجاز هذا الهدف الجوهرى يستدعى أن تتحول كل مناشط التجارة والتصنيع والقانون الادارى نفسه الى وسائل ينبغى أن تتضافر جميعها وأن تتكتل لتحقيق هذه الأهداف الاجتماعية للعقلانية . وان كانت هذه العقلانية التى طبعت القرن التاسع عشر تختلف كثيرا عما كانت عليه عقلانية القرن الثامن عشر . فحركات الاصلاح مهما كان نوعها لا تأتى تلقائيا أو بفعل قوى غامضة ، وانما نتيجه للجهود الواعية التى يقوم بها ويبذلها أفراد يعملون عقولهم لتحقيق أهداف وغايات معينة . وكل هذا ليس له فى النهاية سوى معنى واحد هو أن بنثام قد نبذ بوضوح ايمان عصر التنوير بكل من الحقوق الطبيعية والقانون الطبيعى ، وان كانت نتائج هذا الموقف البنثامى الذى أكد على الخصائص والقدرات الفردية وعلى سعى الأفراد وراء مصالحهم الذاتية ونفعهم الخاص قد أدى الى أوضاع مشابهة تماما لتلك التى دعا بنثام الى القضاء عليها ، وذلك من حيث أن المصالح المتشابهة لم تجد مناصا من أن تتجمع فى تلك الأشكال والاتحادات التقليدية بدور الوسيط بين الانسان وبين الدولة . وهو ما سعى بنثام فى الأصل الى محاربته والقضاء عليه[1] .

ومع أنه لم يكن من الصعب احداث التحول التشريعى من المواقف الفلسفية المجردة وبخاصة تلك التى تركز على المبادى العتيقة فى الحقوق الطبيعية والقوانين الطبيعية[2] ، الى احتياجات السياسات الواقعية ، الا أن

---

(1) Nisbet, R. A., The Sociological Tradition Op. Cit. pp. 50 - 51.

(٢) الواقع أنه بعد نشر كتاب اللافياثان Leviathan ظل الكتاب الانجليز المدافعين عن الحرية الدستورية الى ما يزيد على قرن من الزمان يعارضون بشدة قضاياه ومسلماته السيكولوجية فى الحكم المطلق ، واستخدموا فى ذلك الكثير من الحجج والبراهين التى وان كانت غير مستمدة اصلا من علم النفس الا انها كانت ترتكز فى مجملها على التصور الميتافيزيقى لمبدأ الحقوق ولكن فى عام ١٧٦٩ قرأ جيرمى بنثام وهو من الواحدة والعشرين من عمره هلفتيوس Helvetius وبعدها بدأ يظهر بوضوح ابتعاد عن هذا المبدأ الذى جاءت به الثورتان الامريكية والفرنسية ومتفقا فى ذلك مع أدموند بيرك Burke الذى شاركه فى الاعتقاد بأن حقوق مبهمة وغامضة

وقد يكون من المهم أن نشير الى تلك العبارة الشهيرة التى قالها بنثام وهو يقرر أن أى عمل من أعماله التى نشرت أو التى سوف تنشر له فى مرضع التشريع أو فى=

اصرار العدو المشترك والمتمثل فى المصالح التقليدية التى كان حرصها يتزايد على دعم مصـــالحها ، قد جعل من الاتجاه الى التوفيق بين متطلبات الفردية الاقتصادية والاصلاح الادارى والسياسى والتشريعى مطلبا ملحا كان على بنثام أن يجد سبيله الصحيح اليه •

— ٣ —

اذا كانت نظرية القانون الطبيعى قد أتيح لها خلال القرن السابع عشر وحتى أخريات القرن الثامن عشر أن تحظى بذلك القدر العظيم الذى نعرفه من الذيوع والانتشار فاعتنقها عدد متزايد من كبار الفلاســفة والمفكرين الذين نظروا الى هذا القانون على أنه يتضمن قواعد تفصــيلية تواجه كل ما يعرض للحياة الاجتماعية من مواقف وحالات وتبين أحكامها العامة وبذلك بدا قانونا نموذجيا كاملا ، على حين لا يتجاوز عمل المشرع وجهده محاولة الكشف عن هذه القواعد وتحويلها الى قانون وضعى ، فان هذه النظرية قد لقيت ، وبخاصة منذ بدايات القرن التاسع عشر العديد من الهجمات والانتقادات ومحاولات التعديل التى تســببت فى تخلفها وانهيارها ، خاصــة بعد ما تركــزت هذه الانتقادات والهجمات حول قضيتين رئيسيتين هما أولا ما يدعيه أنصار فكرة القانون الطبيعى من وجــود قانون ثابت لا يتغير فى الزمان والمكان ، وثانيا ، حــول ما يترتب على هذا القول من حقوق طبيعية للانسان •

ومع أن هناك ولا شك الكثير من الاختلافات فى المواقف التفصــيلية ، وحتى فى المداخل ذاتها التى تبناها أولئك الذين جذبتهم هذه القضــية أو تلك ، فان المؤكد هو أن كلا الفريقين كان متأثرا الى أبعد الحدود بذلك المناخ العلمى العــام الذى انفتح عليه القرن التاســع عشر ، بكل ما وقع فيه من تغيرات اقتصادية واجتماعية •

=أى فرع من فروع العلم الاخلاقى ما هو الا محاولة لمد المنهج التجريبى من الفرع الطبيعى الى الفرع الاخلاقى أى من ميدان العلوم الطبيعية الى ميدان الاخلاق .

وتظهر أهمية ذلك اذا عرفنا أن هلفتيوس بالنسبة الى علم الاخلاق بمثــابة بيكون للعلم الطبيعى . وعلى هذا فقد يبدو طبيعيا ان ينبذ بنثام هذا المبدأ لانــه يتعارض وتكوينــه العــلمى .

(انظر فى ذلك : Wallas, G.; The Great Society (A Psychological Analysis) Macmillan & Co., Ltd. London. 1914. p. 82.

ولقد كان طبيعيا للغاية مع وقوع التحولات التى احدثتها الثورة الصناعية أن تنمو الاتجـاهات والمواقف الرافضـة وأن يتزايد الاعتقاد بأن مثل هذه التحولات والانجازات التى صاحبت هذه الثورة ونجمت عنها لا يمكن أن تكون نتيجة لتلك المباحث الميتافيزيقية التى قصرت كل همها على تقديم تفسيرات غيبية عقيمة لمشكلات المجتمع •

ومن الناحية الأخرى فان ما كان يقدم من حلول عملية لهذه المشـكلات لا يمكن أن يكون بدوره مستندا الى تلك المفاهيم والتصورات الخالية من المعنى والدلالة ، كالمطلق والجوهر والماهيـة وما الى ذلك مما يدور كله حول الحديث عن المجردات بماهياتها المثالية أو النموذجية والتى تنتمى كما وصفها أوجيست كونت الى مرحلة سابقة فى التصور العقلى والفكرى للانسان •

ولكن الحلول المثلى لهذه المشكلات ـ أقصد المشـكلات الاجتماعية ـ كان لابد وأن تتم من خـلال التحليل الواعى للتشريعات والنظم القائمة ، وهو المناخ الجديد الذى قدر له أن يعرف فيما بعد باسم الوضعية Positivism

ومن المؤكد أننا لسنا هنا فى مجال يسمح لنا بوضع الوضـعية فى الميزان وبخاصة كما عبرت عنها فلسـفة أوجيست كونت[1] ، فكل ما يعنينا هى تلك المعانى التى جاءت بها الوضعية الى ميدان التشريع والفقه القانونى وبخاصة من حيث أنها مثلت فى مجملها هزة عنيفة لفكرة القانون الطبيعى ولفكرة الحقوق الطبيعية ، وذلك على أعتبار أنها أحد الروافد الرئيسية التى أدت الى رفض هذه الأفكار وانهيارها • ومعه ـ من الناحية الأخرى ـ رافد فكرى آخر سائر فى نفس الاتجاه الرافض للقانون الطبيعى وان لم يكن هنا عن طريق مهاجمته وابتعاده عن كافة المفهومات المثالية والمجردة عن العدالة كما عكستها الفلسفات المثاليـة وبخاصـة فلسـفة كانت Kant بتصـوراتها المسـبقة عن القانون المثالى أو النموذجى • وذلك على اعتبار أنها جميعها تشتمل على افتراضـات وتصورات مسبقة جعلتها لا تختلف من حيث تعاليها عن كل ما سبق أن قدمه الفقهاء ورجال القانون القائلين بالقانون الطبيعى[2] •

---

(1) Comte, A.; Cours de Philosophie Positivsm. Tome Quatrieme, Paris. 1908. P. 193.

(٢) زعيم المدرسـة المثالية فى الفقه ونظرية العدالة بصفة خاصة . فاليه يرجع التصور الاساسى القائل بأن كل التفكير والادراك الاخلاقى والقانونى انما يرجع الى=

هذا المناخ المشبع بالاتجاهات الليبرالية التى تابعت ثقة عصر التنوير فى القدرات اللامحدودة للأفراد اذا ما تحرروا من قبضة النظم الفاسدة ، جنبا لجنب تلك اللمسة الثورية التى عكسها الخط الفكرى لراديكالية القرن التاسع عشر وهو خط عقلانى وعلمانى الى أبعد مدى هما بالضبط اللذان حددا طبيعة المبدأ الأساسى الذى سوف يقيم عليه بنثام فكره ونظريته فى الاصلاح التشريعى والاجتماعى بأكمله ، أعنى مبدأ المنفعه Utility .

— ٤ —

ومع ذلك فقد يكون من الخطأ ان نترك الانطباع بأن جيرمى بنثام كان ببساطة أحد الفلاسفة العقليين أو المؤمنين بالمذهب العقلى . وصحيح أن هؤلاء العقليين كانوا فى مقدمة الذين أدركوا طبيعة الهموم التى كانت تثقل على الواقع الاجتماعى والسياسى لانجلترا فى عصره ، وصحيح أيضا أنهم كانوا فى مقدمة الاتجاهات الرافضة لهذا الواقع والتى طالبت بتغييره ، ولكن الصحيح كذلك هو أن الأمر كان يختلف اختلافا كبيرا بالنسبة الى بنثام وذلك من حيث أن وقع هذه الظروف عليه ، وكيفية استجابته لها كانت أشد حساسية وأكثر عنفا ، لأنه اصطدم بكثير من مظاهر الفشل والمعوقات التى حالت دون بلوغه الكثير مما سعى اليه ، ولأنه اكتشف منذ البداية أن رسالته الاصلاحية لن تقوم لها أية قائمة الا اذا نجحت فى تطويع القوة السياسية واستخدامها لأجل مصالح الفرد والمجتمع . وهنا فلابد وأن يتساءل المرء عن الكيفية التى سعى بها بنثام الى هذه الغاية .

المعروف أنه حتى عصر بنثام كانت ثمة ثلاث حركات فكرية مسيطرة الأولى وهى النزعة الانسانية التى أشرنا اليها من قبل Humanitarianism كانت — وبخاصة فى انجلترا — مما ينتمى بلا شك الى القرن الثامن عشر حيث

= أفكار مسبقة لا يتسنى الوصول اليها الا بالعقل دون اللجوء الى اية تجربة او خبرة معاشة . ومن هذه الافكار المسبقة والتصورات استخلص كانت Kant طبيعة قانونه المثالى أو النموذجى الذى يتضمن فى ذاته معيارا للعدالة وكذلك مختلف الشروط التى يستطيع فى ظلها ان يتمتع أفراد المجتمع جميعا بحرياتهم الحقيقية .

ولا يبتعد هذا اللون من التفكير عن لب ما جاءت به افكار القانون الطبيعى ولذلك فقد كان من السهل على أتباع كانت Kant وخلفائه من المثاليين أن يصيغوا (Fichte) افكاره بما يتسق وفكرة القانون الطبيعى التقليدية ذاتها .

قامت على ما يمكن وصفه بأنه بشارة أو علامة مسيحية Christian Gospel سرعان ما امتدت لتشمل بمواساتها الانسان بصرف النظر عن مكانته أو طبيعته أو عمله ومهنته على اعتبار أن الكل اخوة فى الانسـانية ولهم من ثم حقـوقا انسانية يشارك فيها الجميع • بينما الحركة الثانية والثالثة ظهرتا اذا صح التعبير احداهما (النفعية البنثامية Benthamite Utilitarianism) مع أخـريات القرن الثامن عشر وبلغت قمتها فى القرن التاسع عشر ، على حين ظهرت الحركة الفكرية الثالثة (الماركسية) مع منتصف القرن التاسع عشر أيضا وبلغت أوج ازدهارها منذ الربع الأخير من هذا القرن وفى العقود الأولى من القرن العشرين •

مع وجود هذا الاطار فى ذهننا يمكن لنا الآن أن نرجع الى الخط الذى كانت تنعكس من خلاله العـلاقة بين وظائف الحكومة ومجـالاتها وحقوق الأفراد والتزاماتهم • فهنا بالذات نسـتطيع أن نقف على بداية تفكير بنثام فى الكيفية التى أراد بها مواجهة ظروف العصر على ما تساءلنا منذ قليل •

وأيا ما كانت تصورات المفكرين عن طبيعة وظائف الحكومة وكيفية توزع هذه الوظائف بين ادارتها ووكالاتها المختلفة فهى وظائف خدمات فى الأصل مفروض أن تعود عوائدها الى الأفراد باعتبارهم مواطنين لهم العديد من الحقوق التى تسعى جميعها الى تنمية شخصياتهم وبلورتهم •

وهنا فى الحقيقة يكمن التناقض الأساسى بين الفردية وبين أى تصور آخر يقف على النقيض بصرف النظر عن مدى اعتداله أو تطرفه ، وذلك على اعتبار أن الفردية يقصـد بها حقوق الأفراد ولو لم تكن الحكومات هى السـبيل الى الوفاء بهذه الحقوق أو اشباعها •

وصحيح أنه يمكن تبين نوع من التمييز كما فعل بعض المفكرين بين فترتين من الفترات التى تضمنها المذهب الفردى كما عرفه القرن التاسع عشر • واذا كانت احدى هاتين الفترتين وهى التى سيطرت بوجه عام منذ الربع الأخير من القرن وانعكسـت فيها العديد من تدخل الدولة ومظـاهر الحماية التى أخذت الدولة تتكفـل بها ، فان الفترة الأولى التى عرفتها بدايات القرن وامتدت الى السبعينات هى التى تعنينا فى الحقيقة من حيث انه قد سيطر عليها نفوذ بنثام وأتباعه وكانت فكرة التحرير أهم الملامح التى تميزها •

وقد يكون صحيحا أن مفهوم الفردية مما يمكن استخدامه بأكثر من معنى

وصولا لأكثر من غاية ، وهى معانى قد تتناقض أو تتصارع كلها مع بعض فى آخر الأمر • فقد استخدمت الفردية على سبيل المثال لتشير الى مذهب الحرية بأقصى ما يمكن أن يحتمله اللفظ الأخير من معان على قمتها كان الشعار الشهير فى حرية العمل « دعه يعمل دعه يمر » Laissez Faire Laissez Passer والذى كان يطلق الحرية كاملة للأفراد لأن يسعوا بطريقتهم الخاصة لتحقيق ما يرونه مصلحتهم ونفعهم الخاص • ولكن الصحيح أيضا أن مذهب الفردية بسبب انطلاقه من هذا الأساس بالذات الذى يطلق للأفراد عنان الحرية وراء مصلحتهم ، وهذه مسألة كانت تتطلب توفير كافة الشروط والظروف اللازمة لتعبر امكانات الافراد عن ذاتها وبالتالى تطور نفسها ، لم يكن بمقدوره أن ينتهى الى النتائج التى وعد بها • وذلك لسبب بسيط هو أن كفالة هذه الامكانات وضمان استقرار هذه الظروف التى تنطلق فيها قدرات الأفراد لم يكن أمرا يمكن الاعتماد فيه كل فرد على نفسه ، ولكنه كان أمرا متعلقا بالدولة بالدرجة الأولى وبالتنظيم الاجتماعى نفسه •

فكأن القضية الأساسية اذن ليست متعلقة بالفردية فى ذاتها أو بما اذا كانت هذه الخدمة أو تلك مما قد تهيأ للأفراد أم لا ، وانما القضية تمثلت بالأحرى فى مدى توافر الاطار القانونى الشامل ونسق الخدمات العامة التى تحتاج الفردية اليه كيما ينطلق الأفراد وراء غاياتهم • وبتعبير آخر الحقوق المرتبطة بالفردية ونسق الحقوق أيضا الذى يتطلبه الطرف الآخر أعنى الدولة • نطاق وشكل وطبيعة الالتزام السياسى والاجتماعى لسلطة مشروعة تدرك بواعث الأفراد وغاياتهم وتعمل على توفير الوسائل لبلوغ هذه الغايات • ولئن كانت تلك هى القضية الاساسية ارتباطا بالالتزام السياسى والاجتماعى ، فان المشكلة كما وضعها بنثام نفسه هى فى كيفية حساب المنفعة العائدة — أو الخسارة — من وراء هذا الالتزام والتمسك به أو التخلى عنه والتحرر منه فقد ذهب بنثام الى حد أن أعطى الحق لكل انسان أن يحسب نتائج هذه الناحية ونتائج الخروج على هذا الالتزام بل ومقاومته ان لزم الأمر • وبالطبع فان ما يحدد ذلك هو مدى النفع المحتمل — أو الخسارة — المحتملة لكل من الطاعة والخضوع أو التمرد والعصيان[1] •

---

(1) Works : Fragment on Government. C. IV. xxi. .

انظر ملحق النصوص . . . النص رقم (١٠)

هذا الموقف المتشعب والمعقد فى الوقت نفسه طوره جيرمى بنثام فى مؤلفه الذى كرسه بالكامل لأجل اكتشاف المبادىء الأساسية للتشريع ، والذى نشره فى عام ١٧٨٩ بعنوان « مقدمة فى مبادىء الأخلاق والتشريع »

An Introduction to the Principles of Morals and Legislation

وهو المؤلف الذى يعتبر أضخم أعماله الذى ترجع اليه شهرته الذائعة ، والتى مازال اسمه (بنثام) يعرف ارتباطا به حتى اليوم ، حيث ضمنه تعريفه لمبدأ المنفعة Utility واحتوى على أوضح وأدق بيان عن أصول وقضايا المذهب النفعى Utilitarianis الذى اعتبر واحدا من بين أهم القوى وأبعدها تأثيرا فى الفكر السياسى والاجتماعى فى القرن التاسع عشر ، حيث قرر بمقتضاه أن اعمال الحكومات لابد وأن تقاس فى ضوء قدرتها على تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر مجموع The greatest happiness to the greatest number

أما المسوغ الوحيد لوجود الحكومة فهو مسوغ عملى بالدرجة الأولى ، طالما أن غاياتها قد تحددت فى تحسين الظروف الفردية واطلاق حريات الأفراد فى الاختيار ، واطلاق حرية الأسواق والتجارة أمام مختلف القوى التى سوف تخلق الثروة والرخاء •

ولا جدال فى أن جيرمى بنثام كان فيلسوفا عقلانيا • كما أن جوهر فلسفته السياسية كان جوهرا فرديا كما أوضحنا فيما سبق • ولكن المحير فى الموضوع هو أن هذه العقلانية وهذه الفردية كانتا تبدوان وكأنهما من نوع خاص ، لأن الواضح من مبدئه فى المنفعة أنه يتضمن محاولة للتوفيق بين مطالب الفرد ومطالب المجتمع • أو على الأقل هذا هو ما سعى اليه فى كتاباته المتأخرة •

ولأجل أن نفهم هذا التناقض الظاهرى لابد وأن توضع نظرية المنفعة بأكملها فى مكانها الصحيح من الفكر السياسى والاجتماعى فى القرن التاسع عشر من ناحية ، ومن الناحية الثانية أن يتضح ارتباطاتها أيضا بمبادىء الفقه الوضعى التحليلى ، أو المدرسة الوضعية التحليلية التى كان بنثام أول روادها فى انجلترا •

ولقد أشرنا من قبل الى بعض متضمنات هاتين الناحيتين معا • وبناء عليه فقد يكون ممكنا أن نختزل هذا الاطار الواسع فى بضعة نقاط أو محاور محددة هى :

أولا : انه فى الفكر القانونى مثلما أى لون آخر من ألوان الفكر الاجتماعى والسياسى ، ثمة تقارب حقيقى بين المذهب العقلى ونظرية المنفعة ، خاصة من حيث أن الأخيرة تعتبر تهذيبا وتنميقا للمذهب العقلى • ولكن الفارق الرئيسى بينما يتمثل في أن نظرية المنفعة وان كانت قد مالت بشكل أكبر نحو المذهب الفردى وذلك للاعتقاد بأن الافراد هم الأقدر — كما قلنا — على تقدير سعادتهم ومعرفة الوسائل والطرائق المؤدية اليها (ولهذا آثاره الخطيرة البالغة ولا شك) ، الا أنها قد أعلنت منذ البداية ان التشريع والقضاء النفعى يجب أن يكونا علما يستهدف الاصلاح الاجتماعى • وبذلك فان النفعية لم تتعامل مع تصورات أو عناصر غامضة وانما مع مفهومات محددة وواضحة وثابتة مما يمكن اخضاعه للاختبار الامبريقى والتحليل المنطقى •

وربما من هنا تلك النتيجة الأخيرة التى توصل المذهب اليها من وراء تحليله لفكرة القانون وهى أنه هو بالذات (القانون) الأداة الواجب اعتباره للهندسة والاصلاح الاجتماعيين بصرف النظر عن المجال الذى يستخدم فيه اقتصادا كان أو سياسة أو قانونا وتشريعا ••• الخ •

ثانياً : وبالرغم من هذا فان من الضرورى تماما ألا يغيب عن الأذهان أن بنثام وان كان يعتبر أهم الفلاسفة السياسيين بين مجموعة فلاسفة الاصلاح الراديكالى الذين عرفتهم انجلترا فى هذه الحقبة ، الا أن هذا لا يعنى أن مذهبه النفعى كان منبت الصلة تماما بكل البيئة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وما جلبه القرن التاسع عشر من أحداث وأنماط تفكير •

واذا كان هناك من يرى أن الأحداث الاجتماعية والسياسية الضخمة التى عرفها القرن التاسع عشر قد بنيت أصلا على فرضيات مسبقة Presuppositions مستمدة من القرن السابق ، وان تكن قد أصبحت عنيفة وبالية بين يدى القرن الجديد ، فاننا نجد المقدمات والأصول الأولى لمذهب المنفعة لدى بعض الفلاسفة والمفكرين الانجليز فى القرن السابع عشر ولكنها تطورت فى القرن الثامن عشر لتأخذ صياغة جديدة كأساس للمذهب ، أولا ، على أيدى جيرمى بنثام فى كتابه « مقدمة فى مبادىء الاخلاق والتشريع » الذى أشرنا اليه ، ثم ، ثانيا ، عند جون ستيوارت مل Mill وبخاصة فى مؤلفه « المذهب النفعى » Utilitarianism (١٨٦٣) وهنرى سدجويك Sidgwick فى كتابة « مناهج

تقييم دراسته الاجتماعية للقانون التى ضمنها « روح القوانين » حيث بدت قوانينه جامدة تفتقر الى التلقائية والمرونة ، الا أنه قد يكـون تجنيا حقيقيا قبول ذلك على أنه الكلمة الأخيرة فى جهد هذا المفكر الفقيه الفيلسوف الذى لم يتردد الأستاذ آرليخ ـ من الناحية الأخرى ـ فى أن يضعه فى مكانة لائقة بين الذين أسهموا فى تأسيس علم الاجتماع القانونى اسهاما من الصعب انكاره •

ولقد كان أمرا جوهريا فى فكر مونتسكيو أن يوضـح المكانة التى يحتلها القانون • واذا كان القانون الذى قلنـا من قبل أنه اعتبره جزءا من الضـبط الاجتماعى ، هو جزء من الحياة الاجتماعية ذاتها ، فلا يكون لذلك سوى معنى واحد ينبغى أن ندركه وألا نتغافل عنه وهو أن القانون انما يتم تكوينه بواسطة المجتمع نفسه ، وأنه فى الوقت الذى يحدث ذلك ، فانه هو نفسه يشكل المجتمع ، وهذا ما ينبغى أن يقود النظرة الى مونتسكيو ، لنكون أقدر على انصافه •

ومع أن مونتسكيو قد اضطر أمام حدة الهجمات وعنف الانتقادات الموجهة اليه الى أن ينشر « دفاع عن روح القوانين » defense de l'Esprit des lois عام ١٧٥٠ ، فان هذه الخطوة لم توقف الحملات الضارية ضده ، كما أنه لم تنجح فى الوقت نفسه مساعى سفير فرنسا لدى روما ولا وساطة بعض رجال الدين المستنيرين لدى البابا ، فصدر الأمر فى عام ١٧٥١ بأدراج «روح القوانين» ضمن قائمة المحظورات Index librorum Prohibitorum ومن ثم ظل « دفاع عن روح القوانين » بقوته وبروحه المرحة القوية يمثل أروع ما قدم مونتسكيو من كتابات .

على أن هذا كله ليس معناه بأى حال أن آراء مونتسكيو فى القانون كانت دائما آراء صائبة . بل ربما كان الأصح هو أن الكثير مما نادى به فى هذا المجال قد ثبت خطأه فيما بعد . والواقع أنه على الرغم من نجاحه المنهجى الواضح فى دراساته فان هناك العديد من المسائل التى جانبه التوفيق فى حسمها بطريقة مرضية أو مقنعة .

ولقد رأى جورج جيرفيتش على سبيل المثال ان القانون وان كان قد ظهر فى كتابات مونتسكيو وكأنه موضوع بواسطة المشرع مما يعنى أنه يعكس تصورا اجتماعيا لحقيقة القانون الا أن الواضح هو أن مونتسكيو قد ضل الطريق أمام تطوير هذه النظرة وتعميقها ، فبدا القانون من ثم ، خاضعا لقواعد الصياغة الجامدة التى لا تستطيعها الا سلطة عليا هى سلطة الدولة .

ومع أن هذا فى ذاته مما يكشف عن عدم التقدير الحقيقى لمشكلات النظرة التحليلية للمجتمع ، فان الشىء الأكثر خطورة هو ما ينطوى عليه مثل هذا الموقف من تصور اعتقد جيرفيتش أنه يبتعد عن الاتجاه الذى يدعو اليه علم الاجتماع ، وذلك على اعتبار أنه يضع المشرع والدولة بشكل عام وراء الظروف الحقيقية للمجتمع ، مما يؤثر فى صحة وسلامة تجاوب التنظيم القانونى مع الحقائق الاجتماعية الحية ، القائمة ، وهو التجاوب الذى ينبغى أن يكون تجاوبا تلقائيا .

ومع أن جيرفيتش قد انتهى الى أن هذه النتيجة كانت دافعا لمونتسكيو لأن يدرك ضرورة وجود أساس آخر يدور عليه النظام القانونى ، ومن ثم سيطر على فكره تصور الدولة على أنها شخصية آمرة ، وأن هذا مما يؤثر فى

من ناحية ، وبالتنظيم السياسى والتشريعى من الناحية الثانية من خلال ما أسميناه بنظرية النسق الاجتماعى الكلى مما يضعف بشكل ملحوظ الادعاء بأن فصل السلطات يترتب عليه اضعاف تماسك الدولة والتأثير فى وحدتها • ذلك أن نظرية مونتسكيو فى المجتمع لا تخلو فى جوانب منها من منظور عضوى ، كما أن نظرته للقانون والتشريع تعكس محاولة متقدمة للتوفيق بين متضمنات الاتجاهات العقلية فى تفسير أصل المجتمع ، وتلك التى أكدت على النواحى الطبيعية وذلك ما يظهر لنا بصفة خاصة فيما قدمه من دراسات للمورفولوجيا السياسية[1] •

— ٥ —

فى الكتب الأخيرة من مؤلفه « روح القوانين » يسهل ملاحظة وجود نوع من عدم الاتساق بينها وبين باقى المؤلف بوجه عام ذلك على الرغم من المهارة الفائقة التى عالج بها مونتسكيو مختلف النواحى التى تعرض لها فى هذه الكتب •

ويترجع أهمية هذا بالنسبة الينا الى أنها تمثل ما أفرده أو خصصه مونتسكيو لتاريخ القانون والتى حاول البحث فيها عن تفسير لتلك الدوافع والأسباب التى جعلت فرنسا تتجه الى الأخذ بالقوانين المكتوبة وبالقانون العرفى فى وقت واحد • وهى البحوث التى تأدت به على أى الأحوال الى أن يدلى بدلوه فى المناقشات الحامية حول نشأة وأصول الأرستقراطية الفرنسية وهى مساهمة أدت فى النهاية الى اثارة مختلف الجبهات وقيامها ضده سواء من جامعة السوربون Sorbonne ذاتها ، أو من الهيئات والمحافل العلمية والدينية الأخرى فى داخل فرنسا وفى خارجها أيضا اذ وصلت أصداؤها الى روما •

---

(١) أهتم مونتسيكو بهذه النواحى فى فصل أفرده فى كتابه « روح القوانين » لدراسة المورفولوجيا السياسية وكان ذلك تحت عنوان القوانين المتعلقة بعدد السكان : des Lois dans la Rapport quelles ont avec la nombre des habitants

ولقد ناقش مونتسيكو فى هذا الفصل عددا من الدراسات القديمة وبخاصة لدى الفلاسفة اليونان التى دارت فى معظمها حول التخطيط السكانى مشيرا فى ذلك الى قوانين أغسطس Augustus • وعلى الرغم من أنه جعل فى هذا الفصل مكانة محورية للضبط الاجتماعى ، فقد كان أهم ما توصل اليه وابرزه هو تلك العلاقة الجوهرية بين الاشكال المورفولوجية للمجتمع وطبيعة العلاقات القانونية والسياسية التى تربط بدورها بين مختلف أشكال الحكم والادارة والتنظيم التى توجد فى قسم أو آخر من اقسام المجتمع • (انظر : Halbwachs Maurice.; Morphologie Sociale Collec. Armand Cohin. Paris, 1946. p. 116.

الأخلاق » The Methods of Ethics الذى نشر فى ١٨٧٤ • فنتيجة لهذه الكتابات التى تناولت بالتعديل والتطوير الكثير من آراء بنثام أصبحت النفعية التقليدية ذات تأثير بعيد فى تطـوير ونمو الفكر الاقتصـادى والتشريعى والاجتماعى المعاصر(١) •

ثالثاً : ان بنثام وان كان قد نبذ مبدأ الحقوق الطبيعية باعتبارها حقوقا مبهمة وغامضـة وغير محددة ، الأمر الذى يرجع بالتأكيـد الى طبيعة تفكيره العملى والمنطقى الى حد بعيد ، فان هذا كله ليس معناه أنه هجر أو أهمل تماما فكرة حقوق الانسـان • ولكنه فى الواقع أعطى هذه الفكرة اهتماماً ملحوظاً فى تحليله ودراساته وبخاصة ما يتعلق بحق الانسـان فى التمتع بالسـعادة على ما نصت وثيقة اعلان الاستقلال الأمريكى •

رابعاً : ان فقهاء المدرسـة التحليلية كانوا أميل بوجه عام فى دراسـتهم وتفسـيرهم للقانون الى تجريد القانون كحقيقة اجتماعية ، والى فصـله عن الظواهر الأخرى والتوافر على دراسته كما هو كوحدة منفصلة ومسـتقلة لها نموها وتطورها الذاتى بغرض الكشف عن مبادئة ونظرياته الأساسية •

كذلك فانه بالنسبة الى الوضعية والتحليلية الانجلوسـكسونية بصـفة خاصة ، فقد برز اهتمام فقهاؤها بتحليل المفهومات القانونية والتمييز المنطقى ، متجاهلين بذلك العناصر التقليدية التى تركز عليها طرائق وأسـاليب المحامين باعتبارها عناصر مسبقة ومسـلم بها • واذا كان كل هذا قد دفع الى التعمق فى دراسة القانون والتعرف على مبادئه دون أن تستغرقهم أو تشغلهم الحقائق الاجتماعية المتعلقة أو التى يتشـكل منها الواقع الاجتماعى الذى يحيط بها ، أو النتائج التى قد تترتب من جـراء تحليل وتفسـير بعض القواعد القانونية أو مسألة الحكم والتقدير الأخلاقى لأى منها ، الا أنه قد مهد من الناحية الأخرى الى ابراز النتيجة الأساسية التى توصلوا اليها وهى ان التشريع هو مصـدر القانون ، وأن سن ووضع القانون هى احدى الوظائف الأساسية للدولة ان لم تكن أهم وظائفها •

وبالرغم من كل مظـاهر الجفاف التى تكتنف هذا الاتجاه ، أولا من حيث

---

(١) Hearn, T. K. ed., Studies in Utilitarianism. 1971
وانظر ايضـا : Capaldi, Nicholas; Bentham, Mill and the Utilitarians. 1965.

أنه اتجاه شكلى وجامد الى أبعد الحدود ، وثانيا ، من حيث أنه وقد انتهى الى تأكيد سيادة الدولة المطلقة عندما جعلها المصدر الوحيد التشريع فقد جعل بذلك سلطة الحاكم فوق القانون طالما أن القانون هو تعبير عن مشيئته وسلطانه ، وهو الاتجاه الذى أثر تأثيرا بالغا فى جون أوستن Austin الذى يعتبر أبرز أعلام الفقه الانجليزى فى النصف الأول من القرن العشرين عندما عرف القانون بأنه أمر السيادة[1] ، فقد أمكن لجيرمى بنثام على أى الأحوال أن يطوع مبادىء هذه المدرسة التحليلية لخدمة غايات مذهبه النفعى • وذلك بمحاولة تنقية القانون من العناصر الغامضة واصلاحه ، ومن ثم جعله أكثر ملاءمة لتحقيق الصالح العام • وتأكدت بذلك الرابطة الوثيقة التى طالما سعى اليها بين الوضعية القانونية التحليلية والجانب السياسى من نظريته القائل بأكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من المواطنين •

— ٥ —

فى كتابه « مقدمة فى مبادىء الأخلاق والتشريع » الذى قلنا أنه نشر فى عام ١٧٨٩ وصف بنثام مبدأ المنفعة بأنه تلك الخاصية التى يشتمل عليها أى شىء وتدفعه الى أن يسعى للحصول على المتعة والسرور والخير والسعادة ، وفى الوقت نفسه الى أن يتجنب الشرور والأذى وكل ما يؤلم أو يشقى ويتعس • بتعبير آخر وجد بنثام أن الاحساس بالألم والسعادة هما القوة الدافعة للأفراد ولذا نجده قد افتتح هذا الكتاب بقضيته السيكولوجية الأساسية « ان الطبيعة قد وضعت الانسان تحت حكم سيدين هما المتعة والألم » Nature has Placed man under the Governance of two Soveregin Masters, Pain and Pleasure.

ولو أقدمنا على تحليل هذه القضية السيكولوجية الشهيرة لأمكن توضيح طبيعة المسلمات التى أقام عليها جيرمى بنثام نظرية المنفعة ، وهى مسلمات وان كانت تصطبغ بشكل واضح بطابع علم النفس البنثامى ، الا أنها تظهر لنا سواء صراحة أو ضمنا •

---

(١) ذهب أوستن الى أن القانون هو من صنع الدولة ونتيجة لسلطانها الذى يعتمد عليه حتى فى التطبيق والتنفيذ وعلى ذلك فلا يملك الأفراد الا الخضوع والطاعة ولو جبرا • وقد نشر أوستن أفكاره هذه التى تقوم على الفلسفة المثالية فى كتابه الشهير بعنوان « محاضرات فى الفقه » صدر فى عام ١٨٧٩ • وكان له تأثيره البالغ •

وفيما يتعلق بالمسلمة الأولى فمقدورنا التعبير عنها بأن كل فعل انسانى انما هو نتيجة بحث واع عن الوسائل للوصول الى سعادة أو خير • أما المسلمة الثانية فهى مسلمة اللذة القائلة بأن أنواع الخير الانسانى تتكون من خير واحد هو البحث عن السعادة وتجنب الألم • على حين تتضمن المسلمة الثالثة مبدأ أكبر سعادة القائل بأن غاية كل فعل يقوم به الأفراد فى المجتمع هو انتاج أكبر قدر من السعادة لأكبر مجموع •

ومن السهل ملاحظة الطابع العقلى الذى يصطبغ بل هذا البناء ، ومع ذلك فان الشىء المهم هو أن ندرك أن هذا الطابع لا ينفصل عن بقية العناصر الأخرى التى يشتمل عليها المذهب النفعى مثل نظرية بنثام فى المتعة ومبدأه السيكولوجى الأوحد المتعلق بأكبر قسط من السعادة لأكبر مجموع •

ولقد أقام بنثام هذا التصور الواسع على ثلاثة افتراضات رئيسية هى أولا أن الدافع البشرى الوحيد الأبعد أثرا هو الرغبة فى الحصول على المتعة وتجنب الألم ، ثانياً أن الألم والمتعة هما النهايتان السلبية والموجبة لتطور تدريجى فى الشعور ، وثالثا ان حالة الوعى والشعور التى أطلق عليها السعادة هى بعينها تلك الحالة التى يطلق عليها لفظ المتعة •

ان ما كان يشغل بال بنثام بالدرجة الأولى هو كيفية تسهيل مهمة المشرع فى نشر أقصى قدر من السعادة لأكبر مجموع من المواطنين • ولقد اعتقد بنثام ان اللذات والآلام من الممكن قياسها الى درجة ان لم تكن مضبوطة تماما فهى على الأقل تساعد الحكام على تقوية الأولى واضعاف الثانية[1] • وأن فى مقدور المشرع تنمية جانب أو ناحية دون الأخرى وذلك باستخدامه للجزاءات أى عن طريق فرض العقوبات أو منح المثوبات واجزال العطاء والمكافآت للأفراد • فوظيفة المشرع هى اذن استعمال مبدأ العقوبة والمثوبة أو العقاب والثواب بما يحقق غاية الفرد فى المجتمع باقرار التوافق بين سعادة الفرد وسعادة المجموع • وذلك بأن تكون العقوبة من الجسامة بحيث يجد الشخص فى الموازنة بين الاقدام على الفعل واحتمال العقوبة وبين الاحجام عنه وعدم التعرض للعقاب مصلحته وفائدته فى اختيار المسلك الأخير •

---

(1) Lancaster, Lane, N.; Masters of Political Thought Vol. III. George D. Harrap and Co., Ltd. 1959. p. 119.

ولا تكاد توجد مسألة نجح فى معالجتها علم النفس التجريبى الحديث قدر نجاحه فى اختبار وقياس احساسات الألم وتغايرها عن مشاعر الكدر أو عدم اللطافة • ولقد أصبح من المعروف تماما أن ثمة فى أجسامنا جهازا عصبيا يتصل مباشرة بمراكز الاحساس بالألم ، وبالطريقة نفسها ثمة أعصاب أخرى تنتج احساسات المتعة وجنبا لجنب هذه الاحساسات يوجد احساس الألم ولكن ليس ضدا له أو نقيضا •

ويبدو أن مقارنة هذه النتائج التى توصل اليها علم النفس التجريبى بالمسلمات السابقة التى أشرنا اليها تثير غير قليل من الصعوبات فى وجه الافتراضات الثلاثة وهى صعوبات يمكن اجمالها فى ثلاثة مواقف تقوم على ثلاثة اعتبارات يعارض كل منها مسلمة من تلك المسلمات وهى :

أولا : ان الاحساسات التى تسمى آلاما ليست مجرد سلب للاحساسات المسماة متعا •

ثانياً : ان الشعور بالانشراح Pleasentness والتكدر Unpleasentness ليس كالشعور المسمى ألما ومتعة على الترتيب •

ثالثاً : ان مشاعر الانشراح هذه وعكسها ليست كحالات الشعور المسماة بالسعادة والشقاء •

وتبدو أهمية هذا التحليل بالنظر الى الميزان الذى وضعه بنثام للمتع المختلفة والآلام المختلفة والتى اعتمد فى تحديدها على عوامل الكثافة والمدة والتأكد والنقاوة ومدى الانتشار • وكله يعنى فى آخر الأمر أن صنع القرارات الأخلاقية والاجتماعية مما يمكن النظر اليه على أنه أحد العلوم الرياضية الفرعية ، كما أن اهتمامه بقياس المتع والآلام مما يعنى بدوره أنه يقدم كشف حساب يتيح لتلك القرارات والقوانين أن تكون على أساس كمى مضبوط أكثر منه البينات أو الدلائل الانطباعية •

وعلى الرغم من أن شهرة مبادىء بنثام الاصطلاحية سواء فى مجال الفقه القانونى أو فى مجال الاقتصاد قد انتشرت بشكل واسع وسريع حتى أن آراءه طبقت فى عدد من الدول الأوربية وفى أمريكا ، وأن ذلك قد ساعده على اقامة العديد من الصلات والعلاقات الوطيدة مع مشاهير هذه الدول وقياداتها

الفكرية والثقافية ، الا أن نظريته فى المنفعة التى أقامها على أســاس المتعة قد انطوت على كثير من التناقضات التى هددت بالقضاء عليها •

ولتوضيح هذا فسوف نكتفى بالاشارة الى ناحيتين اثنتين فقط هما أولا ان الانشراح يزداد الى درجــة معينة مع تكــرار عمليــة التعرف التى عادة ما يصــاحبها قليل من التغيير الذى يحول دون الشــعور بالتعب نتيجة للرتابة المطلقة • وأنه فى عالم الحضارة الحديثة يصبح الشعور بالتقابل بين مشــاعر الانشراح والكدر ، وأحاســيس الألم والمتعة أمرا مألوفا تماما وبخاصــة اذا ما بقيت أعصاب الألم بلا اثارة أو تنبيه لفترة طويلة •

ولكن هنــاك من الناحية الأخرى أولئــك الذين رأوا ان الاختلاف بين السعادة والانشراح وبين الشقاء والكدر هو اختلاف فى النوع قبل أى شىء[1] • واذا كان جون ستيوارت مل Mill الذى أخذ على عاتقه اعادة بناء نظرية المنفعة لتلائم الظروف الجديدة ، قد أوضح فى كتابه المشهور «فى الحرية» On Liberty (١٨٢٩) ان طبيعة الســعادة يجب أن تكــون كيفية لا كمية كما قال بنثــام ، فاننا نجد شيئا مثل هذا عند أرســطو نفسه • فكما ان الســعادة بهذا المفهوم كانت المادة الموضــوعية لأخلاقياته ، الا أنها لم تكن مجرد خير فى ذاتها ولكن مرشدا كافيا للحياة الاجتماعية •

فاذا كان تمييز أرسطو بين المتعة والسعادة واعتقاده ان السعادة تتوافر للانسان الذى تدربت ارادته فى بيئة دولة منظمة تنظيما جيدا هما ما جعلا توحيده الســعادة والخير الاجتماعى أمرا مقبولا على الأقل ، فان النفعيين ما كادوا يوحدون المتعة والسعادة حتى خلقوا هوة منطقية لم ينجحوا فى ملئها ، وذلك بين مبدأ اللذة السيكولوجى ومبدأ أكبر سعادة لأكبر مجموع كأساس للتنظيم الاجتماعى •

وفى هذه الحالة فان ما يبدو لنا هو أن المتعة الفردية لا تعتمد بالضرورة ، أو على الأقل ، بشكل واضح على الخير الاجتماعى • ويترتب على ذلك أنه اذا قبل المرء القضايا القائلة بأن السعادة هى المتعة وأن المتعة هى الخير الوحيد ، فان مبدأ أكبر سعادة لأكبر مجموع يثير بالضرورة التساؤل عما اذا كان لنا أن

---

(1) Wallas, G. Op. Cit. p. 103.

نعتقد أن كل انسان سوف يكون موجها فى عمله الاجتماعى برغبته فى خير الآخرين •

لقد كان بنثام يعتقد جازما فى أنانية الفرد بحكم طبيعته الذاتية ، وأنه لا يبحث الا عن سعادته ولا يجرى الا وراء مصالحه • ومع أنه قد حاول الخروج من هذا المأزق عن طريق الحكومة وزيادة تدخلها لنشر السعادة بين أغلبية المواطنين ، الا أن نقطة الضعف التى كان عليه أن يواجهها قد تمثلت فيما يصبح عليه الحال مع استمرار تزايد حجم الادارة واستمرار تزايد تدخل الدولة عن طريق الحكومة التى هو أداتها فى نشاط الأفراد وفى حياتهم • وهذا ما حدا به الى أن يضع الوسائل والضمانات فى مواجهة الدولة ولكنه لم يجد سبيلا لذلك الا بأن يجعل للمشرع أو للهيئة التشريعية صفة الرقيب والسلطة العليا فى الدولة • وبذا فكأنه قد انتهى الى نوع من التناقض الذى وقع فيه الفرد تحت نير السيادة المطلقة من حيث أنه كان يريد صانة حرية الفرد وضمان حقوقه قبل مجتمع يدعى حقه المطلق فى الرقابة والاشراف والتوجيه[1] •

ويظهر أن فشل بنثام فى حل هذه المشكلة انما يرجع الى أن اكتشافه المتعة باعتبارها الخير الانسانى الوحيد ، وأن رغبته فى نشر هذا الاكتشاف بغية زيادة قدر المتعة فى المجتمع وفى العالم قد ظهرا له وكأنهما جانبا من كشف أو منظر واحد • وعليه فقد كان طبيعيا أن يؤمن بنثام بأن أحدا لا يمكنه الاقدام على تصرف ما أو سلوك ما دون أن يأخذ فى اعتباره كمية السعادة التى تنتج عن هذا الفعل أو السلوك ، والا فسوف يكون مثل هذا الشخص اما غبيا أو معتوها •

---

(١) ذهب بنثام فى تمجيده لسلطات الهيئة التشريعية الى حد ان صور الدولة واقعة تحت هذه السلطة التى لها حق ملاحظة المجتمع وقيادته . ففى راى بنثام أن السلطة التشريعية بما أنها تمثل أغلبية الشعب فان لها بناء على ذلك الحق كل الحق فى التدخل فى جميع أعمال الفرد . ولا يعنى هذا الا انه قد جعل الهيئة التشريعية صفة السلطة العليا فى الدولة وهو ما يعتبر مطلوبا على بذور القضاء على النظرية لما تعكسه من تهديد مباشر لحريات الأفراد .

الفصـــل الخامس

• الأعمـــال الرئيســـية • بنثام BENTHAM

— A. Fragment on Government. 1776.

— Théorie des Peines et des récompenses. 2. Vol. translated as «The Rational of Reward (1825) and The Rationale of Punishment (1830).

— Defence of Usury. 1787. (مجموعة من الخطابات والدراسات

الاقتصادية التى تكشف عن مدى تعلق بنثام بمبادىء الاقتصاد الحر كما وضحت عند آدم سميث بصفة خاصة .

— An Introduction to the Principles of Morals and Legislation. 1789. 2 nd ed. 1823.

— Rationale of Judical Evidence. 5. Vols. 1827.

• قراءات مقترحة •

— David A; Sir William Blackstone. 1938.

— Elie Halvey., La Formation du Radicalisme Philosophique. 3. Vol. 1901 — 1904.

— Everett. C.: The Education of Jeremy Bentham. 1913.

— J. H. Burns (9en. ed.), The Collected Works of Jeremy Bentham. 1968.

— Leslie Stephen.; The English Utilitarians. 3. Vol. 1900. Reprinted. 1963.

— Mary Mack.; Jeremy Bentham; An Odyssey of Ideas. 1962.

— Sprigge. T. L.; ed., The Correspondences of Jeremy Bentham. 3. Vols 1968. 71.